تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

مصر وتركيا تفتحان صفحة جديدة: من الخصومة إلى الشراكة

بعد زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الى القاهرة، تأتي زيارة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الى انقرة لتكرس واقعا جديدا في العلاقات التركية ـ المصرية ينقلها من حال الخصومة والقطيعة التي دامت 14 عاما، الى مرحلة الشراكة الاقتصادية والتنسيق السياسي حول امن المنطقة وملفاتها وازماتها المتشعبة

زيارة اردوغان الى مصر كانت مهمة جدا في توقيتها الاقليمي وشكلها الاحتفالي ومضمونها الاقتصادي. ولا مبالغة في القول انها زيارة تاريخية لمجرد انها وضعت حدا لحقبة طويلة من الخصومة بين البلدين امتدت نحو 12 عاما (منذ تأييد تركيا لانقلاب الاخوان المسلمين في مصر)، وفتحت صفحة جديدة من الشراكة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. هذا الوضع الجديد تكرسه زيارة السيسي المرتقبة الى تركيا.

زيارة اردوغان دشنت مرحلة جديدة في العلاقات التركية - المصرية. ومع انها تأتي كمحطة متأخرة عن المصالحات التركية مع دول واطراف اخرى، مثل اسرائيل والسعودية والامارات، غير ان التقارب بين انقرة والقاهرة بدا في ربيع عام 2021، قبل اي اتصال مع الدول الاخرى. وفي حينه، كانت مطالب مصر واضحة، وعلى رأسها: منع نشاط جماعة الاخوان المسلمين في تركيا، ولا سيما اجهزتهم الاعلامية، والتوقف عن التدخل في شؤون مصر الداخلية او مزاحمة مصالحها في ليبيا وشرق المتوسط.

الملف الاول الذي يفرض نفسه هو ملف الحرب الاسرائيلية على غزة. هذا الملف هو في الواقع الامتحان الاكبر امام اردوغان والسيسي، خصوصا بعد تهديد اسرائيل باجتياح رفح، وما سيرخيه من اثقال اضافية على مصر. وبينما اظهرت مصر اهتماما مباشرا بغزة بسبب موقعها الجغرافي المحاذي، والتداعيات الخطيرة لما يجري هناك على الامن القومي المصري، لاسيما في ظل رغبة اسرائيل في تهجير سكان القطاع الى سيناء، فان تركيا تبدو الاكثر حاجة الى مثل هذه الصورة الاقليمية مع مصر، علما انها امتنعت الى الان عن اتخاذ اي تدابير ضد اسرائيل، رغم الشعارات الكبيرة التي ترفعها في وجهها.

وتأتي الزيارة بحثا عن دور ضائع في غزة اذ ظهرت تركيا مهمشة رغم اقتراح حركة حماس ان تكون مصر وتركيا ضمن الضامنين (مع كل من قطر وروسيا) لاي اتفاق تبادل اسرى او ترتيبات امنية لاحقة.

وفيما تسعى انقرة الى لعب دور اكبر في الملف الفلسطيني وخاصة في الرؤية المستقبلية لقطاع غزة، يربط مسؤولون مصريون هذا المسعى برغبة تركيا في استعادة مكانتها الاقليمية من جانب، وللاستفادة من مشروعات اعادة الاعمار في غزة من جانب اخر، الامر الذي تتفهمه مصر وتسعى ان يكون التحرك فيه من خلالها وبالتنسيق معها لتجنب تعارض المصالح الذي قد يتسبب بخسائر للطرفين. ربما يسعى البلدان الى تحقيق انجاز ما قد يكون الاتفاق على ترتيبات حل في ليبيا. وقد يشكل الاتفاق حول ليبيا ورقة ترضية تركية لمصر، على اعتبار ان ليبيا جزء من الامن القومي المصري، فيما لا يزال غير معلوم ما اذا كانت تركيا مستعدة للاعلان عن سحب قواتها من هذا البلد كرسالة حسن نية تجاه المصريين، مع الابقاء على مستشارين، وعلى سائر مظاهر النفوذ الاخرى في جميع القطاعات.

ويمكن ان يلي الاتفاق حول ليبيا، بدء الترسيم البحري للمناطق الاقتصادية الخالصة للبلدين في شرقي المتوسط، اذ تعرض تركيا ان تحصل مصر على مساحات كبيرة اضافية في المتوسط، في مقابل الاعتراف بترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، والذي حصل في 27 تشرين الثاني عام 2019 في عهد رجل تركيا، رئيس حكومة طرابلس فائز السراج، علما انه دون الاقتراح التركي عقبات مهمة، ابرزها التحالف بين مصر وكل من اليونان وقبرص الجنوبية. وقد بدا البحث

> **زيارة اردوغان الى القاهرة تكملها زيارة السيسي الى انقرة**

في خيارات وسطية في قضايا الحدود البحرية بين البلدين، ومسارات استخراج الطاقة وتوزيعها في شرقي المتوسط، وخصوصا وان تركيا تعترض على حدود المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من اليونان وقبرص، كما على مشاريع نقل الطاقة من شرق المتوسط الى اوروبا عبر خطوط انابيب لا تمر باراضيها.

في الاولويات يبرز الملف الاقتصادي، والاهتمام المصري بجذب الاستثمارات التركية، وتفعيل الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين البلدين من قبل عام 2011 ولم تفعل خلال الفترة الماضية. يجري ذلك في ظل تفاهم مصري ـ تركي داعم لفصل المناقشات السياسية عن الجانب الاقتصادي بشكل كامل، في ظل احتياج البلدين لتعزيز التعاون الاقتصادي والامني ودعم الصناعات العسكرية بالبلدين، وهو ما ينعكس في اعلان تركيا الموافقة على بيع طائرات مسيرة لمصر، مع وجود امكان لاستفادة انقرة من الدبابات التي تصنعها مصر في المصانع الحربية.

التقارب المصري - التركي ما كان ليتعمق، لولا مساعي تركيا لاحتواء ازمة وجود قيادات جماعة الاخوان المسلمين على اراضيها، والتي كانت ادت الى جمود العلاقات بين البلدين لاكثر من عقد. وبحسب مراقبين، باتت هذه القطيعة، من وجهة نظر المسؤولين المصريين، ماضيا لا يجب التطرق اليه، مع التزام تركيا تنفيذ جميع ما جرى الاتفاق عليه، سواء بابعاد البعض خارج اراضيها او اجبار الموجودين على اراضيها على الصمت ومنحهم الجنسية التركية لحمايتهم قانونا.

يرى محللون اتراك انه على الرغم مما قد يبدو انه دخول مصر وتركيا مرحلة التطبيع بينهما، فانهما ستبقيان في مستوى مراقبة كل منهما حركة الاخر واختبارها: مصر تحتاج الى تعزيز نظامها في الداخل وتطوير اقتصادها ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فيما تحتاج تركيا، على الاقل في هذه المرحلة، الى التخلي ولو موقتا عن البعد الايديولوجي في سياستها الخارجية، واتباع سياسة براغماتية. في المحصلة، يعمل البلدان معا على سياسة خارجية تعتمد على المصالح المتبادلة. لكن الاكيد ان تركيا تذهب الى المصالحات حيث تحتاج او تضطر اليها، كما حدث مع اسرائيل والسعودية والامارات، والان مع مصر، فيما لا توليها اهمية حيث تكون متحللة من الضغوط الاقليمية والدولية، كما الحال في سوريا والعراق.

التطبيع التركي ـ المصري سيؤدي الى تعزيز الامن والاستقرار في الشرق الاوسط، والى حلحلة القضايا الخلافية بما فيها ليبيا وسوريا والعراق وملفي شرق المتوسط، خصوصا ما يتعلق بتحديد الحدود البحرية او السياسات الخاصة باستغلال الغاز والنفط، وجماعة الاخوان المسلمين. الطرفان المصري والتركي يدركان تماما قيمة ما يمكن ان يقدمه كل طرف للاخر.

فمصر تستطيع لعب دور مهم يدعم مسار تطبيع العلاقات التركية - السورية، واستيعاب تركيا في منظومة منتدى غاز شرق المتوسط، وفي المقابل تستطيع تركيا دفع المسار الليبي خطوات الى الامام، كما ان معادلة العلاقات بين مصر وتركيا واسرائيل، يمكن ان يكون لها ثقل مستقبلي في مواجهة العديد من التحديات التي تشهدها المنطقة. كما ان البعد الاقتصادي عامل اساسي وحاسم في استعادة العلاقات المصرية - التركية لطبيعتها، لأن الازمات الاقتصادية التي عانتها الدولتان خلال الفترة الماضية دفعت في اتجاه تغليب اطر التعاون وتسوية المشكلات، بحثا عن حلول تنعش الاقتصاد، لادراك كل دولة انها في حاجة الى الدولة الاخرى.